الا عليه او على الميت على قول من قسم بما دون الجماع والخوف الاحتلام بالامساك
النساء والخوف [illegible] من الماء واجده والخوف من خاف على نفسه او بهائمه من العطش
اذا توضأ العادم فجوزت له التيمم وهو واجد للماء والخوف من خشي المرض من
شغل بزيادة المرض في العدول عنه الى البدل وادخال هذه الاحكام واشباهها
في العمومات اسويه التي لا تريب من له فهم عن الله ورسوله في قصد عمومها
وتعاطي الحكم به وكونه متعلقا لمصلحة العبد اولى من ادخالها في عمومات
لفظيه تعبده التناول لها بسبب تجليه الفهم منها ثم لا يكترثا ول العمومين لها
فمن الناس من ينبه لهذا ومنهم من ينبه لهذا ومنهم من يتفطن لتناول العمومين لها
ومن ذلك قوله تعالى وان كنتم على سفر ولم تجدوا كاتبا فرهن مقبوضة وقاست
الامة الرهن في الحضر على الرهن في السفر والرهن مع وجود الكاتب على الرهن مع
عدمه فان استدل على ذلك بان النبي صلى الله عليه وسلم رهن درعه في الحضر
فلا عموم في ذلك فانما رهنها على شعير استقرضه من يهودي فلا بد من القياس
اما على الاية واما على السنة ومن ذلك ان سمن ميتة جمد ثم باع خمر اهل
الذمة واخذ في العشور الذي عليهم فبلغ عمر قال قاتل الله سمرة اما علم ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فجملوها واباعوها
واكلوا اثمانها وهذا محض القياس من عمر رضي الله عنه فان تحريم الشحوم على
اليهود كتحريم الخمر على المسلمين وكما تحرم ثمن الشحوم المحرمة فكذلك تحرم
ثمن الخمر الحرام ومن ذلك ان الصحابة رضي الله عنهم جعلوا العبد على النصف من الحر
في النكاح والطلاق والعدة قياسا على ما نص الله عليه من قوله فاذا احصن فان
اتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب قال عبد الرزاق اخبرنا
سفين بن عيينة عن محمد بن عبد الرحمن مولى ال طلحة عن سليمان بن يسار عن عبد الله
ابن عتبة بن مسعود عن عمر بن الخطاب قال ينكح العبد اثنتين وقال عبد الرزاق
اخبرنا سفين الثوري وابن جريج قالا اخبرنا جعفر بن محمد عن ابيه ان علي بن ابي طالب

ينكح العبد اثنتين وذكر الامام احمد عن محمد بن سيرين قال سال عمر
ابن الخطاب الناس كم تزوج العبد فقال عبد الرحمن بن عوف اثنين وطلاقه
سر وهذا دال محض من الصحابة فلم ينكر احد وقال محمد بن عبد السلام الخشني
حدثنا محمد بن المثنى حدثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن ليث بن ابي سليم عن عطاء قال
اجمع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان العبد لا يجمع بين اكثر من اثنتين
وروى حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن عمرو بن اوس ان عمر قال لو استطعت
ان اجعل عدة الامة حيضة ونصفا لفعلت فقال رجل يا امير المؤمنين فاجعلها شهرا
ونصفا فسكت وقال عبد الله بن عتبة عن عمر عدة الامة اذا لم تحض شهرين لكل حيضة
اذا حاضت حيضتين وروى ابن عيينة عن محمد بن عبد الرحمن مولى ال طلحة عن سليمان
ابن يسار عن عبد الله بن عتبة عن عمر ينكح العبد امراتين ويطلق طلقتين وتعتد
الامة حيضتين وان لم تكن تحيض فشهرين او شهرا ونصفا وقال علي عدة الامة
حيضتان فان لم تكن تحيض فشهر ونصف والمقصود ان الصحابة رضي الله عنهم
نصفوا ذلك قياسا على تنصيف الله سبحانه الحد على الامة ومن ذلك ان الصحابة
قدموا الصديق في الخلافة وقالوا رضيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لديننا
افلا نرضاه لدنيانا فقاسوا الامامة الكبرى على امامة الصلاة وكذلك اتفاقهم
على كتابة المصحف وجمع القران فيه وكذلك اتفاقهم على جمع الناس على مصحف
واحد وترتيب واحد وحرف واحد وكذلك منع عمر وعلي من بيع امهات الاولاد
برايهما وكذلك تسويه الصديق بين الناس في العطاء برايه وتفضيل عمر برايه
وكذلك الحاق عمر حد الخمر بحد القذف برايه واقر الصحابة وكذلك توريث
عثمان بن عفان المبتوته في مرض الموت برايه ووافقه الصحابة وكذلك قال
ابن عباس في نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام قبل قبضه قال احسب كل
شيء بمنزله الطعام وكذلك عمر وزيد لما ورثا الامراة من دية زوجها ورثوها
وامراه وابوين قاسا وجود الزوج على ما اذا لم يكن زوج فانه حينئذ يكون للاب ضعف

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)